الاقتصاد السياسي لمحاولة انقلاب 15 تموز الفاشلة

صادق أوناي* شريف ديلاك**

ملخص: يقدّم هذا المقال دراسة سياسيّة واقتصاديّة لمحاولة الانقلاب العسكري الفاشلة في 15 يوليو/ تموز 2016، انطلاقًا من المقاربات النظرية المتعلقة بالعلاقة بين الانقلابات العسكرية والاقتصاد. وسوف يركّز على الخلفية الاقتصادية التي سبقت محاولة الانقلاب، وسيناريوهات الأزمة الاقتصادية التي ضخّتها المؤسسات الدولية، وأهداف إدارة التصور لمحاولة الانقلاب. وفي الوقت ذاته، سيُفصَح بالتفصيل عن القوة الاقتصادية الهائلة التي تبلغ مليارات الدولارات، لمنظمة فتح الله غولن الإرهابية المنفّذة لمحاولة الانقلاب، وعن هياكل الشركات القابضة التي تمتلكها أو التي هي على ارتباط بها، ومؤسساتها الاقتصادية الشاملة على مستوى العالم؛ من شركات برمجية وطبية ومراكز تسوق ومستشفيات ومدارس. وبعد تقييم مؤشرات الأداء القوي الذي أظهره الاقتصاد التركي في العقد الماضي، سيتمّ تأكيد استحالة أن تحظى محاولة الانقلاب المحرومة من أي أساس اقتصادي واجتماعي متين بدعم شعبي واسع لاستهدافها شخص الرئيس رجب طيب أردوغان فقط؛ لعدم وجود أزمة اقتصادية أو خطر ركود في البلاد.

* جامعة إسطنبول، تركيا

** مرشح دكتوراة بجامعة مرمرة، تركيا

The Political Economy of a 15th July Failed Coup Attempt

Sadık Ünay* and Şerif Dilek**

ABSTRACT This article presents a political and economic study of the failed military coup attempt on 15 July 2016, adopting a theoretical approach on the relationship between the military coups and the economy. It will focus on economic background during the pre-coup period to support its argument. Similarly, the article will examine the multi-billion dollar business empires run by the Gülenists. The paper concludes that the strong performance of the Turkish economy in the last decade, the lack of an economic crisis or the risk of a recession in the country, make it impossible for a coup attempt to garner a massive public support.

*Istanbul University, Turkey

** Marmara University, Turkey

رؤية تركية

2016 - (5/3)

169 - 139

مدخل

بعد فترة طويلة تعرضت الحياة الديمقراطية في تركيا مجدّدًا إلى محاولة انقطاع ليلة 15 يوليو/ تموز 2016، من خلال محاولة انقلاب عسكري. هذه المحاولة التي أرادت تنفيذَها شبكة واسعة من العسكريين المنتمين إلى منظمة فتح الله غولن الإرهابية، والموظفين العسكريين والمدنيين ورجال الأعمال والأكاديميين والإعلاميين- أخذت مكانها في تاريخ تركيا المأساوي بالانقلابات، بكونها محاولة فاشلة جرى تنفيذها خارج الهرم القيادي. كانت منظمة فتح الله غولن الإرهابية تحقّق مشروعيتها لدى الرأي العام المحلي والعالمي، من خلال الإعلام، والمصارف، ومؤسسات داخل عالم الأعمال، ومؤسساتٍ تعليمية تمتلكها بفضل علاقاتها مع مراكز قوة غامضة تمتد إلى منظمة غلاديو السرية التي أُسِّست تحت إشراف حلف شمال الأطلسي "الناتو" خلال الحرب الباردة، ومن خلال الكيان الموازي في تركيا. هذه المنظمة التي تركز على كسب السمعة والنفوذ لدى المجتمع الدولي من خلال خطاباتها المركِّزة على الإسلام المعتدل والحوار بين الأديان- وقفت بعيدًا قدر المستطاع عن المجموعات الإسلامية التقليدية ومنظمات المجتمع المدني في تركيا، كما أن المنظمة التي هدفت إلى كسب النفوذ اعتمادًا على آليات الوظائف المدنية والعسكرية- سعت إلى تشكيل كيان موازٍ داخل الدولة عبر تفضيلها التفاعل البراغماتي مع الأحزاب السياسية بحسب الظروف.

أتاحت المنظمة للشباب المؤهلين الذين ضمتهم في بنيتها، إمكانيات مهنية، بطرق قانونية وغير قانونية، وتمكنت من إدخالهم إلى نقاط محورية داخل المجتمع، بعد إخفاء هوياتهم الحقيقية، من خلال إستراتيجيتها الممتدة لفترة طويلة، والملتفة حول أيديولوجية دينية مسيانية. وحولت المنظمة كيانها الموازي إلى شبكة عالمية بتحريك مواردها البشرية والمالية من خلال المؤسسات التي بنتها في جغرافية واسعة تمتد من آسيا الوسطى إلى إفريقيا، ومن البلقان إلى أمريكا اللاتينية. وعقب إخفاق محاولة إزاحة رئيس الوزراء التركي في تلك الفترة رجب طيب أردوغان والحزب الحاكم من المشهد السياسي، في 17-25 ديسمبر/ كانون الأول 2013، من خلال تنفيذ عملية أمنية (جرى خلالها توقيف رجال أعمال ومسؤولين وأبناء وزراء بدعاوى فساد) بالتعاون مع قوات الأمن والإعلام والقضاء- حركت المنظمة عناصرها في القوات المسلحة التركية ليلة 15 يوليو/ تموز لتنفيذ انقلاب عسكري دون الرجوع إلى الهرم القيادي للجيش.

إن تعرّض تركيا لمحاولة انقلاب غير عادية من هذا النوع، رغم كل الإصلاحات الدستورية والخطوات التي اتخذت على طريق تعزيز الديمقراطية والمؤسسات المدنية في البلاد، ضمن إطار مسيرة انضمامها إلى العضوية الكاملة في الاتحاد الأوربي، مطلع العقد الماضي- يظهر أن البلاد لمّا تتخلص من تهديدات الانقلابات العسكرية. وكانت تركيا بدأت في مسيرة الديمقراطية مع الانتقال إلى التعددية الحزبية في خمسينيات القرن الماضي، وتعززت بفضل التسوية في المجال السياسي وزيادة الرخاء والارتقاء بمستوى المعيشة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، في عهد

رئيس الوزراء التركي الأسبق عدنان مندرس، والرئيس الأسبق تورغوت أوزال. وتعرّضت الحياة السياسية والاجتماعية في البلاد إلى الشلل عبر الانقلابات العسكرية التقليدية، وفي ذات الوقت تُركت البلاد لوحدها تواجه أزمات اقتصادية كبرى. فانقلابات 27 مايو/ أيار 1960 و18 مارس/ آذار 1971 و12 سبتمبر/ أيلول -1980 من جهة أضعفت سجل تركيا الديمقراطي على الصعيد العالمي، ومن جهة أخرى جلبت انهيارات اجتماعية واقتصادية خطيرة. وأما عملية 28 فبراير/ شباط 1997 المختلفة عن الانقلابات التقليدية والتي بدأت بزعم "إعادة ضبط التوازن الديمقراطي"، فلاتزال تحافظ على حيويتها في الذاكرة، كانقلاب ما بعد الحداثة، وقد أعدّت خططها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية باحترافية، من خلال أذرعها القضائية والإعلامية والمالية (الاقتصاد المالي). كما تركت الانقلابات جراحًا عميقة في ذاكرة المجتمع والدولة، ووجهت صفعات قوية أيضًا إلى الاقتصاد من خلال القضاء على مفهوم البيئة الاستثمارية، والتوقعات المستقبلية، ودولة القانون.

المقاربات النظرية المتعلقة بالانقلاب العسكري وأسبابه

لاتزال الانقلابات العسكرية تحافظ على وجودها في الواقع في عصر العولمة والتكامل الاجتماعي، رغم تزايد التفاعل الاقتصادي والسياسي، وتعزيز التوافق الواسع حول الديمقراطية على الصعيد العالمي. وجرى العديد من النقاشات الأدبية حول العوامل التي دفعت القوات العسكرية لدولة ما إلى الخروج من المجال القانوني المرسوم لها، والقيام بمحاولة الانقلاب بهدف السيطرة على الحكم بزعم حماية الوحدة الوطنية. وهناك أدب غنيّ يزعم أن الانقلابات غالبًا ما تنفذ في دولة فقيرة لم تتجذر فيها المؤسسات والبنى الاقتصادية. مثل هذه النظريات الاقتصادية تستند إلى تجارب دول في أمريكا اللاتينية وإفريقيا التي تعتمد

كانت منظمة فتح الله غولن الإرهابية تحقّق مشروعيتها لدى الرأي العام المحلي والعالمي، من خلال الإعلام، والمصارف، ومؤسسات داخل عالم الأعمال، ومؤسسات تعليمية تمتلكها بفضل علاقاتها مع مراكز قوة غامضة تمتد إلى منظمة غلاديو السرية التي أُسِّست تحت إشراف حلف شمال الأطلسي "الناتو".

بنيتها الاقتصادية إلى حد كبير على منتجات زراعية ومواد خام، ونادرًا ما طبقت على بلدان آسيوية.[1]

وأُجريت دراسات متنوعة عن الانعكاسات السلبية للانقلابات العسكرية على مراحل التنمية والرخاء الوطني[2]، وعلى علاقة الانقلاب بالإنفاق العسكري[3] والتأخر الاقتصادي وآليات التخلف التي تغذّي محاولة الانقلاب في البلاد[4]. على سبيل المثال، يشير "عجم أوغلو" و"روبنسون" في دراساتهما إلى احتمال تنفيذ الانقلابات العسكرية بالبرازيل (1964) وتشيلي (1973) والأرجنتين (1976) في زمن الركود الاقتصادي، أو في فترة الصعوبات الاقتصادية[5]. وأما الدراسات التي أجريت على الأبعاد الاقتصادية لمحاولات الانقلاب في باكستان، فأكدت بقاء حجم الإنفاق الدفاعي، وحجم الصادرات، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي منخفضًا عقب الانقلابات العسكرية التي نُفِّذت بين أعوام 1951 و1998، وفي ذات الوقت يزيد ضعف الأداء للاقتصاد في البلاد من احتمال خطر الانقلاب العسكري[6]. والنقطة المشتركة للدراسات التي تبحث عن الأسباب الأساسية للانقلابات هي أن ضعف الأداء الاقتصادي يزيد من احتمال الاضطرابات السياسية وخطر الانقلاب العسكري. وتظهر الاضطرابات السياسية في بيئة تسودها حالة عدم استقرار اقتصادي، ثم تمهد الطريق لمرحلة إسقاط القوات المسلحة للحكومة المدنية.

خلال السنوات العشر الماضية، برزت بصورة متزايدة نظريات اقتصادية بُنِيت على الأسباب الأساسية للانقلابات العسكرية. والفكرة الرئيسة التي برزت في هذه النظريات هي أن ضعف الأداء الاقتصادي يزيد من خطر الانقلاب بشكل كبير. وبحسب روزماري أوكين فإن الدول المتخلفة اقتصاديًا أكثر عرضة لخطر محاولات الانقلاب العسكري. كما أكدت هشاشة هذه الدول تجاه بعض الأوضاع، مثل حالات عدم استقرار إيراداتها، والتقلبات في الأسعار العالمية؛ بسبب اعتمادها على صادرات المواد الأساسية، أو كونها تصنع المنتجات الأولية أو مواد الخام. وبشكل عام تمهّد حالة عدم الاستقرار الاقتصادي الطريق للغموض، وتتسبب بفقدان الحكومة شرعيتها. وأما ارتفاع احتمالية الاضطرابات السياسية فإن ذلك يزيد من خطر الانقلاب العسكري. وكذلك "بول كولير" و"أنكي هوفلر" أكدا في دراساتهما التي أجرياها على الفقر– أن الكسب المنخفض في الدول الأقل نماءً تهيّئ بيئة خصبة للاضطرابات السياسية والانقلابات. كما أنهما تحدّثا في ذات الدراسة عن "فخ الانقلاب" وهو تحريك سوء الأداء الاقتصادي في الدول الأقل نماء– الانقلابات، وتشجيع التراجع الاقتصادي الانقلابات. كما يقر "صامويل هنتنغتون" الذي دخل أدبيات علم السياسة بدراساته الكلاسيكية، بأنّ الاقتصاد الضعيف عامل يعزّز بشكل جدّي من احتمال الانقلاب العسكري. ويكشف "هنتنغتون" أن الميول للانقلابات العسكرية في أمريكا اللاتينية خلال سنوات النمو الاقتصادي وارتفاع

الدخـل القومـي للفرد، أقلّ منه خلال سـنوات التدهور الاقتصادي. وينضـمّ "فوكوياما" إلى "هنتنغتون" ويشير إلى أن الاضطرابات السياسية تاريخيًّا تزيد بشكل عام في فترات الإخفاق والركـود الاقتصادي. وبشـكل عـام، يركز جميع الخـبراء الذين يحلّلون العلاقـة بين الاقتصاد والانقلاب، على نقطة مشتركة، هي تمهيد الاقتصاد الضعيف للاضطرابات السياسية المحتملة، وزيادة خطر الانقلاب العسـكري. أما المقاربة الأخرى، فقد بُنِيت على المصالح المؤسسـية أو المشـتركة. ففي حالات مثل تقليص الحكومات لميزانية الدفاع يشعر بعض العسكريين بوجود خطـر عـلى مصالحهم الشـخصية ومصالحهم المؤسسـاتية، وهذا غالبًا ما يشـكل جوًّا مناسـبًا للانقلاب العسكري. وبحسب "فاينر" فإن الدفاع عن "وضع المجموعة وامتيازاتها" والحفاظ على استقلالية الجيش يأخذ مكانه بين أسباب القيام بانقلاب عسكري.

من المعروف وجود علاقة سـلبية بـين الانقلاب ومحاولة الانقـلاب. وهناك عوامل كثيرة تؤثـر في إمكانيات تطور البلد، وتتسـبب في خطر الانقلاب، مثل ضعف المؤسسـات، والقوة السياسـية للقوات المسـلحة، والصراعات الاجتماعية، والأزمات الاقتصادية. ونجاح محاولة الانقـلاب مرتبط بقدرة المؤسسـات الديمقراطية قبل الانقلاب العسـكري، وبقدرة حصول المجموعـة التـي نفّذت الانقلاب على دعم واسـع من الجماهير. وتظهر التجـارب التاريخية أن الانقلابـات العسـكرية تؤثر سـلبًا في رخاء البـلاد. ففي البـلاد الديمقراطية التـي تنجح فيها الانقلابات، ينخفض المعدل السنويّ للدخل القومي للفرد بين 1٪ و1.3٪، خلال السنوات العشر التي تلي الانقلاب. وفي ذات الوقت ينقطع طريق الإصلاحات الاقتصادية بعد الإطاحة بالزعـماء المنتخبـين، وتدفع البلاد إلى أزمـة اقتصادية من خلال إغراقها بمسـتنقع الديون. كما تترك تأثيرات سـلبية كبيرة في الاسـتثمارات والتعليم والصحـة، بالإضافة إلى معدلات النمو. وعقب الانقلابات ينخفض حجم الإنفاق على البرامج الاجتماعية، وتشـهد البلاد انتقالاً من الكتل ذات الامتيازات الاقتصادية باتجاه النخب الاقتصادية. وشهد العالم منذ عام 1950 وإلى اليوم، 232 محاولة انقلاب في 94 دولة، ربعها تقريبًا انتهى بالإطاحة بحكومات منتخبة.

الأسس الاقتصادية للانقلابات في تركيا: 27 مايو/ أيار و12 سبتمبر/ أيلول

تعرضـت تجربـة الديمقراطيـة في تركيا التـي بدأت منذ نصـف قرن مع الانتقـال إلى نظام التعدديـة الحزبيـة ووصـول الحـزب الديمقراطـي إلى الحكـم في 14 مايو/ أيـار –1950 إلى الانقطـاع بالانقلابات العسـكرية 4 مرات، بـدءًا من الانقلاب العسـكري في 27 مايو/ أيار 1960، مـرورًا بانقلابـات 12 مارس/ آذار 1971، و12 سـبتمبر/ أيلول 1980 ووصولاً إلى انقـلاب 28 فبرايـر/ شـباط 1997، الذي يُسـمَّى بـ"انقلاب ما بعد الحداثـة". إضافة إلى ذلـك وقعت محاولات للتأثير في الحكم، مثل مذكرة إلكترونية أصدرها الجيش في 27 أبريل/ نيسـان 2008، ورفع دعوى قضائية لإغلاق الحزب الحاكم. وبذلت الديمقراطية والاقتصاد التركي جهودًا حثيثة من أجل البقاء على قيد الحياة، في ظل التعليمات والتحذيرات والمذكرات والإنـذارات التـي وجهت إلى الحكومـات المنتخبة، وفي ظل الانقلابـات التي ظهرت بصورة

مصادرة مباشرة للحكم من قبل الجيش. هذه التدخلات والممارسات غير القانونية التي تجسدت بمعدل مرة كل 10 سنوات، دفعت بتركيا التي تُعرّف على أنها دولة نامية اقتصاديًّا، إلى ما يعرف سياسيًّا بنموذج "دولة من العالم الثالث"، ومهّدت الطريق إلى إضفاء الطابع المؤسّسي للعلاقات المضطربة بين السلطة السياسية والجيش، وحتى بين البيروقراطية المدنية والقضاء.

هذه التدخلات غير النظامية التي تعرضت لها البلاد، إضافة إلى إغلاق الأحزاب السياسية عبر عمليات قضائية، وانقسام الأصوات مع الأحزاب الجديدة- أسفرت عن تشكيل حكومات ائتلافية، وتطورات تسببت بالاضطرابات والتآكل السياسي. وعند النظر إلى الدمار الذي تسببت بها هذه الممارسات على الاقتصاد التركي منذ ستينيات القرن الماضي- تبرز لنا حالة عدم الاستقرار في سرعة زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتوترات، وركود اقتصادي، وقلة الاستثمارات الأجنبية؛ لأنه خلال الفترات التي تسيطر عليها الممارسات المناهضة للديمقراطية، يظهر الغموض والمخاوف فيما يتعلق بمستقبل النظام، كما لا مفر من حدوث تراجعات في الاستثمارات المباشرة وتدفق رؤوس الأموال.

أدّت الصعوبات التي عاشها الاقتصاد السياسي في تركيا، خلال الانتقال من نموذج النمو الليبرالي الذي يستند إلى الزراعة نهاية الخمسينيات، إلى نظام الخطط والتصنيع بالواردات البديلة- دورًا في انقلاب 27 مايو/ أيار 1960. وكذلك أدّى إخفاق القدرة على الانتقال من إستراتيجية التصنيع المغلقة التي امتدت بلا داع، رغم مشكلات نظام الاستيراد البديل إلى الاقتصاد المفتوح، والأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها أعوام النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي- إلى الانقلاب العسكري في 12 سبتمبر/ أيلول 1980. والبيئة التي هيّأت أرضية الانقلاب العسكري وحركت ديناميات الأزمة هنا، جاءت بعد إخفاق السلطات السياسية في اتخاذ قرارات الانتقال الإستراتيجية قبل وصولها إلى أبعاد منهجية.

انتقلت تركيا إلى مرحلة الاستقرار والتحرر في 24 يناير/ كانون الثاني 1980، بهدف الإمساك بمنفذ السياسات الاقتصادية القائمة على الاستيراد البديل، والخطط التي طبقت قبل 1980، وإيجاد حلول للهشاشة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كان المتوقع أن تترك قرارات 24 يناير/ كانون الثاني 1980، من حيث محتواها، آثارًا سلبية في كتلة واسعة من الشعب، ليتم تبنيها من قبل غالبية المجتمع، وأن تولّد الاحتجاجات. لكن الانقلاب العسكري الذي نُفِّذ في 12 سبتمبر/ أيلول 1980، قطع الطريق أمام المناهضات الاجتماعية، وهيّأ الظروف اللازمة من أجل تطبيق قرارات 24 يناير/ كانون الثاني، بشكل سلطوي. من ناحية أخرى كانت هناك حاجة واضحة إلى دعم سلطة الجيش لتطبيق سياسات اقتصادية نيو ليبرالية، التي أثمرت نتائج ظروف تلك الفترة. ومع مرحلة العولمة عقب فترة 1980، استهدف نهج النيو ليبرالية المطبق في السياسات الاقتصادية دور الدول فوق الاقتصاد، وتقليص صلاحياتها، ونشر اقتصاد السوق الحر على مستوى العالم. كما فرضت حزم انسجام

هيكليـة على الدول الأقلّ نموًّا والنامية التـي تنتمي إليها تركيا أيضًا؛ بهدف تحقيق تكاملها مع النظام العالمي. وإذا كان انقلاب 27 مايو/ أيار ضَمِنَ إضفاء الطابع المؤسّسي على نظام الخطط والتصنيـع القائم على الإسـتيراد البديل في ظـروف طارئة، فإن إطار السياسـات النيو ليبرالية طبّق أيضًا في ظروف عُلِّقت فيها الحريات الديمقراطية، من خلال انقلاب 12 سبتمبر/ أيلول 1980. ومن ثَمّ يمكننا القول إن الانقلابين استندوا إلى أساس معين من زاوية الاستقطاب السياسي الاجتماعي، أو الحاجـة لتغيـير إسـتراتيجية التنميـة التـي عفـا عليها الزمن، أو متطلبات النظام العالمي. لذا تلقّى الانقلابيون المذكورون دعمًا من مجموعات ضغط، وشرائح اجتماعية واقتصادية.

تعرضت تجربـة الديمقراطية في تركيا التي بدأت منذ نصف قرن مع الانتقال إلى نظام التعددية الحزبية ووصول الحزب الديمقراطي إلـى الحكم فـي 14 مايو/ أيـار 1950- إلى الانقطـاع بالانقلابات العسكريـة 4 مـرات، بدءًا من الانقلاب العسكري فـي 27 مايو/ أيار 1960، مرورًا بانقلابات 12 مارس/ آذار 1971، و12 سبتمبر/ أيلول 1980 ووصولًا إلى انقلاب 28 فبراير/ شباط 1997.

المركنتيلية العسكرية: نموذج صندوق التضامن والمعاشات التقاعدية لمنتسبي الجيش (أوياك)

في تاريـخ تركيـا المأسـاوي بالانقلابـات، يُعـرف الانقـلاب العسـكري في 27 مايـو/ أيـار 1960، بأنه عتبة حساسـة للانتقال إلى عهـد جديد، لجلبه ظروفًا سياسـية واجتماعية واقتصاديـة اسـتثنائية. في الفترة التـي تلت انقلاب 27 مايو/ أيار، بـدأ الانتقال إلى عملية التجسـيد القانـوني والمؤسسـاتي للتخطيـط الإنمائي، وإسـتراتيجية التصنيـع عـلى أسـاس الاسـتيراد البديـل. ويُعـدّ انقـلاب 27 مايو/ أيـار الذي نفّـذه مجموعة ضبـاط في الجيش أوّل انقـلاب عسـكري في تاريـخ تركيـا الحديـث، وتولّـت لجنـة الوحـدة الوطنيـة، التـي ضمّـت انقلابيـين أيضًـا، إدارة البـلاد حينها. وعقب الانقلاب أُسّـس صنـدوق التضامن والمعاشـات التقاعدية لمنتسـبي الجيش (أويـاك) نتيجة للهيمنة العسـكرية التي بدأت تأخذ طابعًـا مؤسسـاتيًا في هذه الفـترة، لتأخذ مكانها داخـل القطاعات الاقتصاديـة الحيوية على شـكل بنية شركة قابضة، لتشـكّل بذلك مركز قـوة اقتصادية، وكذلك لتشـكيل آلية ضمان مؤسسـاتية مـن قيـادة الجيـش العليـا.

وأجريـت تحليلات جادّة عـلى تدخل الجيش في الحياة التجارية تدخُّـلا واضحًا من خلال أوياك، وعلى نتائج إقامتها شراكات كبيرة، سـواء مـع شركاء محليين أم أجانب. وبحث بعض الخبراء توسّـع الجيش في إقامة الشراكات والاسـتثمارات في قطاعات مختلفة تمتد من الانتاجية إلى الماليـة، من خلال أوياك، اسـتنادًا إلى مفهوم "الرأسـمالية الجماعيـة"، في حين تناول آخرون بدْء الجيش التركي في التصرف بوصفه تاجرًا وصناعيًّا، انطلاقًا من مفهوم "الاتّجار العسكري (المركنتيلية العسكرية)". وأصبحت وظائف القوة السياسية والاقتصادية لأوياك أداة مفيدة من أجل حماية وسـلامة النظام الهرمي داخل الجيش. في هذا السياق، هناك أيضًا بعض الدراسات حول القوة الاقتصادية التي حقّقها الجيش، عبر اسـتقلاليته المالية عن الإدارة المدنية، بناءً على دوره الاقتصادي.

في تاريخ تركيا المأساوي بالانقلابات، يُعرف الانقلاب العسكري في 27 مايو/ أيار 1960، بأنه عتبة حساسة للانتقال إلى عهد جديد، لجلبه ظروفًا سياسية واجتماعية واقتصادية استثنائية.

وتناولت الدراسات التي تشير إلى موقع الجيش -بصفته عنصرًا فاعلًا في قلب الاتجار العسكري بتركيا- داخل المجال الاقتصادي ومراحله- البنيةَ العسكرية والاقتصادية في تركيا على 3 ركائز أساسية: الركيزة الأولى أوياك التي تُعرف على أنها مجموعة شركات خاصّة تستخدم بعض الامتيازات الخاصّة بالمؤسسات العامّة، وتُعدّ أوضح تعبير عن وجود الجيش بصفة عنصر اقتصادي مستقل ومباشر في تركيا. والركيزة الثانية هي الإنفاق العسكري الذي بقي تحت السيطرة المطلقة للجيش منذ سنوات طويلة، ولم يخضع لرقابة البرلمان أو ديوان المحاسبة، والركيزة الثالثة هي الصناعات الدفاعية، التي دخلت في عملية تطور سريعة، وبخاصّة خلال الأعوام الأخيرة، مع الاستثمارات الجديدة، والتعاون مع الجامعات أو الشركات الأجنبية. والقاسم المشترك بين هذه الركائز، بقاؤها تحت السلطة المطلقة للجيش، وخارج سلطة السياسة المدنية، منذ الستينيات. وما يجعل أوياك مؤسسة فريدة من نوعها هو أنها أُسِّسَت على أنّها صندوق للتضامن الاجتماعي، إلا أنها مع مرور الوقت توسعت ونفّذت أنشطة اقتصادية، على شكل مجموعة شركات، ودخلت في شراكة محلية وأجنبية في قطاعات حسّاسة. وتُعَدّ أوياك مجموعة، هائلة تعمل على استثمارات في قطاعات إنتاجية وتجارية وخدمية ومالية، أكثر منه مؤسسة ضمان اجتماعي وتضامني. إن تحرّك الجيش التركي بصفة مجموعة رأس مالية بشكل يشبه الجيش المصري، يشكّل جانبًا مهمًّا للاتجار العسكري في تركيا.

خلال الفترة التي أُسِّست فيها أوياك، تولت فئات من العسكر والبيروقراطية والنخبة المثقفة -التي شكّلت القاعدة الاجتماعية لانقلاب 27 مايو/ أيار -1960 ومن البرجوازية التي أيّدت الانقلاب حينها- مهامّ في اللجان المسؤولة في أوياك خلال الفترة الأولى. من ناحية أنشطتها، تُعَدّ أوياك مؤسّسة ادّخار إلزامية بسبب الاستقطاعات الإلزامية من أعضائها، وفي ذات الوقت مؤسسة ضمان اجتماعي تعمل لصندوق التقاعد من أجل أعضائها، كما أنها شركة قابضة لاستثماراتها المباشرة في القطاعات الانتاجية والمالية. حدّدت أوياك على أنها مجموعة رأسمالية، حين كانت لاتزال في مرحلة التأسيس، وما يميزها عن مؤسسات الضمان الاجتماعي الأخرى، أنها لم تخضع لأي قيود في أنشطتها الاستثمارية. وتُنفّذ لأوياك فعاليات في القطاع الانتاجي والمالي، في أنشطتها التجارية، وكثيرًا ما تقدّم تكاملًا أفقيًّا وعموديًّا خلال أنشطتها الاستثمارية. والعديد من شركات مجموعة أوياك، التي أقامت منذ تأسيسها وإلى اليوم شراكات على مستويات مختلفة مع الشركات المملوكة للدولة إضافة إلى مجموعات رأسمالية كبيرة أجنبية ومحلية- تُعَدّ من بين أكبر وأكثر المؤسسات الاقتصادية ربحية في تركيا.

توجد لدى شركة "أوياك" 88 شراكة مباشرة وغير مباشرة مع 88 شركة في قطاعات مختلفة منها: الحديد والفولاذ، والإسمنت، والسيارات، والخدمات اللوجستية، والخدمات

الماليـة، والطاقـة، والنقـل اللوجسـتي، والتجـارة الداخليـة والخارجيـة، والأمـن الخـاص، والتكنولوجيا، والمعلومات، والسـياحة، كما تتسـم بصفة شركة قابضة نتيجة وجود شراكات ذات إدارة مشتركة.

مجموعة شركات أوياك تتوزع على مسـاحات واسـعة داخل البـلاد في المجالات الصناعية والماليـة والخدمية، وتضم خارج البلاد حوالي 90 شركة، تدير أنشـطتها في 19 دولة. مجموعة أوياك تؤمّن وظائف لأكثر من 29 ألف شخص، وبحسب النتائج الإجمالية فإن قيمة إيراداتها في 2015 بلغـت 23.5 مليـار ليرة تركية، والقيمة الإجمالية لأصولهـا بلغت 51.6 مليار ليرة تركيـة، وقيمـة صادراتها في عـام 2015 بلغـت 3.288 مليون دولار أمريكي، وهذا يشـكل ٪2.3 من إجمالي الصادرات التركية. والاسـتثمارات والواردات التابعة لأوياك [7] لا تُسـتَخدم للانفاقـات أو المشروعات العسـكرية، بل تُسـتثمَر في جوانب الإنتاج الصناعـي والقطاعات المالية والخدمية من الاقتصاد.

أَسّسـت أوياك منذ نشأتها، شراكات على مسـتويات مختلفة مع مجموعات رؤوس الأموال الكبـيرة محليًّـا ودوليًّا، وكذلك مع الـشركات المملوكة للدولة[8]، وقد أكّـد قرابيلياس، أن هذا الأمـر زاد من اسـتقلالية الجيـش المالية والسياسـية عن الحكومـة المدنية، وسـاعده على زيادة قوتـه المؤسسـاتية من خـلال بناء علاقات مبـاشرة وقريبة مـع الصناعيين البارزيـن في البلاد، مثـل (كوتش، وصبنجي، وأجزاجي بـاشي)، وكذلك مع الأجانب، مثـل (الجيش الأمريكي والألمـاني والفرنـسي والإسرائيلي والـروسي، وشركات التكنولوجيا الرفيعـة)[9]، ورغم ازدياد الرقابة المدنية والسـلطة مع حكومات حزب العدالـة والتنمية إلا أن النظام الاقتصادي الهائل الذي تشكّلَ حول أوياك لايزال قائمًا.

مـن أهم الانتقادات البنوية الموجهة ضد أوياك، سـعيها -باسـتغلال موقعها الخاص- إلى الـبروز في المناقصـات الإسـتراتيجية، الأمر الذي يـؤدي إلى خطر أخلاقي في السـوق. أوياك التي تُعَدّ مؤسسـة شـبه حكومية تجمـع فيها أمـوال المتقاعدين، قدّمت عروضـا كثيرة في أثناء المناقصات في قطاعات عديدة، بدءًا من الصيرفة إلى الحديد والفولاذ. واشترت شركات كبرى في البلاد، اشترت مثلًا العديد من شركات الإسمنت في(نيغدا، وإسكندرون، وألازيغ)، وبنكًا كبيرًا هو (سـومر بنك)، ومعمل ورق هو (سـيكا جايجوما)، واشـترت الغالبية من أسهم أكبر منشـأة لصناعـة الحديد في البلاد (أردمـير)، وفي هذه المرحلة حصلت أويـاك على امتيازات في مناقصـات الخصخصة، واسـتخدمت دعم القطاع العام من خـلال الامتيازات التي حصلت عليها في القطاع الخاص، وكذلك من الخطابات حول الاقتصاد الوطني.

فمثلًا في عام 2015 اشترت أوياك ٪46 من أسهم شركة أردمير، ثالث أكبر شركة لصناعة الحديـد والفولاذ في العالم، من خلال الخصخصة، وقد اسـتطاعت الفـوز بالمناقصة من خلال الامتيازات التي تمتلكها، لكونها تتميز بصفة شـبه حكومية (نصف حكومية). في بداية مرحلة الخصخصـة شـنّت الأطراف الوطنية حملـة تضليل إعلامية ضد بيع شركـة كبيرة تحظى بأهمية

إستراتيجية كأردمير إلى الأجانب، وعملوا على إدارة علاقات عامة حول ضرورة شرائها من قبل شركة محلية بدلًا من بيعها للأجانب. ودعا بعضُ منظمات المجتمع المدني والصحف ونقابات العمال إلى جانب غرف تجارية وصناعية المواطنين إلى التظاهر ضد بيع شركة أردمير إلى شركة أجنبية[10].

وقد وُجِّه التركيز على أهمية أوياك؛ لكونها تُعَدّ مؤسسة إستراتيجية في مجال الأمن الوطني، وكذلك وُجِّه الضغط من خلال الرأي العام بضرورة شراء شركة محلية ووطنية شركةَ أردمير في حال خصخصتها. وبينما كانت أوياك تشتري أردمير فإن الرأيَ العام الخارجي كان يشدّد على أنّ عملية الخصخصة شابتها أسباب اقتصادية وقومية[11]. ولكن بعد مضي عدة أشهر فقط على العملية، بدأت شركة أوياك إجراء لقاءات لعقد شراكة مع شركة "أرسيلور ميتال" الهندية التي تُعدّ من أكبر اللاعبين العالميين في مجال صناعة الحديد والفولاذ، كما توصلت إلى اتفاق مع مجموعة هولندية من أجل التمويل. واشترت أوياك أيضًا "سومر بنك" بمبلغ بَخس من دون خصخصة، ثم نمَّته وسمّته "أوياك بنك"، وباعته عقب ذلك بأكبر مبلغ تعرفه البلاد في مجال بيع البنوك حتى ذلك التاريخ- إلى مجموعة "أي إن جي- İNG" الهولندية[12]. من خلال هذه الأمثلة نرى أن أوياك التي تعدّ عنصرًا مؤثرًا في السوق، تتصرف بعقلانية كبيرة لزيادة أرباحها كبقية الشركات القابضة، لكننا نراها في المجالات الحساسة لا تتهرب أبدًا من استخدام امتيازاتها وخطاباتها حول الاقتصاد القومي. ومن بين الانتقادات الموجهة ضد أوياك التي تُعدّ ثالث أكبر شركة قابضة على مستوى البلاد من حيث الحجم- بقاؤها بمكان آمن خارج المنافسة السوقية العادلة، من خلال الاستفادة من مزايا ضريبية مختلفة.

الوصاية العسكرية ومؤسساتها

يمكننا سرد النواحي الواردة أدناه حول ميول الوصاية العسكرية، في المرحلة التي تلت انقلاب 27 مايو/ أيار، إلى ترسيخ وجودها المؤسسي على الصعيد السياسي أيضًا، فضلًا عن المجال الاقتصادي. فالطغامة العسكرية التي جاءت في 27 مايو، لم تكتفِ عندما استولت على السلطة في البلاد، بتغيير الحكم السياسي وإعدام رئيس الوزراء مع وزيرين من الحكومة وحسب، بل زادت بقدر غير عادي من رقابتها وسيطرتها على الحياة السياسية، من خلال التعديلات الدستورية والمؤسسية، التي أجرتها. كما عملت على إدامة الوصاية العسكرية على السياسة المدنية، من خلال تشكيل "مجلس الأمن القومي". وعقب المذكرة العسكرية في 12 مارس/ آذار 1971، أعلنت الأحكام العرفية في 11 محافظة في البلاد، وأغلقت الكثير من الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات، فضلًا عن إيقاف فعاليات العديد الآخر منها، وحظر صدور بعض الصحف. وفي أعقاب انقلاب 12 سبتمبر/ أيلول 1980 أيضًا، أغلق الجيش جميع الأحزاب السياسية، واحتجز زعماءها أولًا في قواعد عسكرية، ليمثلوا في وقت لاحق أمام القضاء، كما أغلق منظمات المجتمع المدني والجمعيات والأوقاف والنقابات. ومع أن الحكم العسكري أتاح لبعض هذه المنظمات فرصة العودة إلى العمل، إلا أنه لم يسمح للقسم الأعظم منها باستئناف أنشطتها.

يتمثل الجانب المهمّ لانقلاب 12 سبتمبر بالنسبة للمجتمع المدني فيما يأتي: لم يغير الحكم العسكري، من خلال هذا الانقلاب، هيكلية جهاز الدولة والدستور والقوانين فحسب، بل عمل على إعادة هيكلة المجتمع نفسه من جديد، ونجح في ذلك إلى حدّ بعيد. أما في 28 فبراير/ شباط 1997، فقد نشر الجيش بيانًا لمجلس الأمن القومي، على غرار المذكرة الصادرة في 12 مارس 1971، عوضًا عن التدخل بشكل مباشر في السياسة. وأعلن هذه المرة أن "الرجعية" هي أكبر تهديد يقف في وجه النظام الجمهوري. نُشر البيان عقب اجتماع مجلس الأمن القومي يوم 28 فبراير 1997، وكان هدفه في الأساس إرغام رئيس الوزراء آنذاك، نجم الدين أربكان، على الاستقالة، في حين كانت الإجراءات، التي يطالب البيان بتطبيقها، تهدف إلى وضع قيود على حريات شرائح المجتمع المعروفة بتعلقها الكبير بالإسلام. أدّى التدخل في 28 فبراير إلى وقف عمل المنظمات المدنية المحافظة إلى حدّ كبير، وإلى تقليص فعاليتها بشكل جدّي في المجتمع المدني. أثّرت التدخلات العسكرية الأربعة، اعتبارًا من عام 1960، سلبًا وبشكل مباشر في توطيد الديمقراطية في تركيا، وتطور منظمات المجتمع المدني.

وإلى جانب حلقة الوصاية هذه، التي حاصرت المجتمع المدني، عمل الجيش على وضع الحياة السياسية والأحزاب تحت سلطة عسكرية صارمة، من خلال انقلاب 27 مايو، ومذكرة 12 مارس 1971، وانقلاب 12 سبتمبر، وانقلاب ما بعد الحداثة في 28 فبراير، والمحاولات الانقلابية التي تواصلت في السنوات اللاحقة. أتاح نظام الوصاية للسلطات العسكرية أداء دورمؤثر في حكم البلاد، واستمر وجوده وتعزّز موقفه مع دستور 12 سبتمبر، بعد مأسسته

بواسطة مجلس الأمن القومي الذي أُسِّس بموجب دستور 1961، إلى حين تسلّم حكومات حزب العدالة والتنمية مقاليد السلطة في البلاد، من دون أن يتعرض كيانه للانهيار. كان مجلس الأمن القومي بمثابة "برلمان موازٍ"، في حين كانت الأمانة العامة للمجلس "حكومة موازية"، لكنها كانت تعمل بشكل أكثر فعاليّة من الحكومة ذاتها، وكانت السلطات التشريعية والتنفيذية التي توالت على الحكم في تلك الفترة مجبرة على العمل في إطار السياسات الأساسية، التي تحددها الأمانة العامة لمجلس الأمن القومي. وعلى الرغم من ذلك، فإن التدخلات العسكرية في تركيا وضعت في الاعتبار دائمًا -وإن كان ذلك بشكل صوري- انسجام الأوضاع السياسية-الاجتماعية مع التدخل، وأولت اهتمامًا للمشروعية الاجتماعية، وإن كان ذلك إلى حدّ معين. ولذلك فإن هواجس شرعية الجيش لدى المجتمع حدّدت بقدر كبير علاقات الانقلابات العسكرية مع المجتمع المدني[13].

قام الجيش بمأسسة الوصاية العسكرية عن طريق الانقلابات، وكان دوره في هذا النظام منح القوات المسلحة استقلالية مطلقة داخل الدولة، وتعزيز موقعها من خلال إنشاء كيان شديد المركزية. وبالفعل ظهر كيان عجيب لا يخضع فيه الجيش لرقابة فعالة على الصعيدين السياسي والمالي، وفي المقابل تخضع السياسة المدنية للمراقبة بشكل مستمر. وعلى مدى أعوام طويلة، لم تسمح القوات المسلحة التركية للإرادة المدنية بمراقبتها، ولم يكن هناك أي رقابة لا على صعيد النفقات، ولا الأنشطة العسكرية، ولا الإجراءات الإدارية. وتمكنت القوات المسلحة التركية، من خلال الاستقلال المالي على وجه الخصوص، من تحرير ميزانيتها ونفقاتها من الحكم السياسي، والجهاز التشريعي، وآليات الرقابة. أقدمت حكومات حزب العدالة والتنمية على خطوات مهمّة، فعدّلت القوانين لتجعل النفقات العسكرية خاضعة للرقابة، من أجل تقويض الاستقلالية على الصعيد المالي للوصاية العسكرية، التي كانت مسيطرة بشكل مؤسسي على أدقّ مفاصل النظام. ومن خلال التعديلات المهمّة في قانون مجلس الأمن القومي، صدرت قوانين ألغت الوجود العسكري في المؤسسات المختلفة من كيان الدولة[14]. وعلى الخصوص، أضعفت خطوات "التمدين" التي أُقدِمَ عليها في إطار مفاوضات العضوية التامّة مع الاتحاد الأوروبي، اعتبارًا من عام 2005- نظامَ الوصاية تدريجيًّا. واستمرت هذه الخطوات على الرغم من بعض التحركات المضادة، كالمذكرة الإلكترونية، ودعوى إغلاق حزب (العدالة والتنمية). ولذلك فإن الكثير من الأسس المؤسسية للوصاية العسكرية جرت إزالته خلال الفترة حتى 15 يوليو/ تموز.

السياسة الاقتصادية لانقلاب 15 يوليو/ تموز 2016

عند تحليل مراحل تاريخ الانقلابات في تركيا، يمكن ملاحظة أن الانقلابات حدثت -بشكل عام- في فترات الانكماش الاقتصادي، وأنها ألحقت أضرار كبيرة على صعيد السياسات الاقتصادية، كما أثارت اضطرابات مرحلية. وأسفرت الانقلابات التي وقعت عقب فترات من عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي عن تكوين أوضاع في البلاد مشابهة لبعضها بعضًا،

لكـن بفارق عقـود من الزمن. وبينـما أدّت الانقلابات إلى تعليق العمليـة الديمقراطية في البلاد وتراجعهـا، خلقـت من ناحية أخرى تأثيرات سـلبية في شرائح عريضة مـن المجتمع، على وجه الخصوص. وبالنتيجة، أدّت جميع الانقلابات والتدخلات العسـكرية في تركيا إلى خسـائر كبيرة للبلد والمجتمع، على الصُّعُد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[15]. ومن جهة أخرى، فقد أصبح أمـرًا معتادًا أن تسـعى القوات المسـلحة للتمركز بشـكل أقوى نسبيًّا، من الناحية القانونية والسياسية والاقتصادية، داخل الأنظمة الناجمة عن التدخلات العسكرية.

قـام الجيـش بمأسسـة الوصايـة العسكريـة عـن طريـق الانقلابات، وكان دوره في هذا النظام منح القوات المسلحـة استقلالية مطلقة داخل الدولـة، وتعزيـز موقعهـا من خلال إنشاء كيان شديد المركزية.

تسـلمت حكومات حـزب العدالـة والتنميـة مقاليد السـلطة في البـلاد بعـد فـترة مخـاض عسـيرمن الناحيـة الاجتماعيـة الاقتصاديـة، أعقبـت أزمتَـي عامَـي 2000 و2001. ووضعت سلسلة من الإجراءات قيد التطبيق في سـبيل تقليص الوصاية العسكرية، وتوسيع مجال السياسة المدنيـة. ومـن أبـرز هـذه الخطوات تلـك التي سـعت إلى تدمير القوة الاقتصادية والسياسية للوصاية العسكرية، نذكر منها على سبيل المثال وضعُ النفقات العسـكرية تحت إشراف ديوان المحاسبة، وتقليصُ الامتيازات المؤسسية لـ"OYAK" (صندوق تضامن وتقاعد منتسـبي القوات المسـلحة التركية)، وإخراجُ الأعضاء العسـكريين من المجالس العليا كالمجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون ومجلس التعليم العالي، ومحاكمةُ العسكريين الذين نفّذوا انقلابات في المَاضي، وتقليصُ سلطة القادة العسكَريين في مجلس الأمن القومي، وتقييدُ صلاحيات المحاكم العسـكرية، وإلغـاءُ محاكم أمن الدولة. كل هذه الخطوات كانـت تحدّيات من أجل تدمير الكيان المتجذِّر للوصاية العسكرية، والقضاء على التقليد المترسِّخ للانقلاب. وقف الحزب الحاكم في مواجهة أزمات سياسية، كدعوى إغلاقه عام 2008، ثمّ العمليات الأمنية في 17 و25 ديسمبر/ كانـون الأول (2013)، وأدرك وجـود وصاية ناشـئة تتغذّى من البيروقراطية المدنية، فسـعى إلى التوصل إلى أرضية اتفاق مشترك مع المعارضة السياسية، في سبيل تغيير هذا الوضع.

سـعت منظمة فتح الله غولن الإرهابية، حتى تاريخ 15 يوليو 2016، عن طريق وسـائل مختلفـة وعمليـات سرية للقضاء والشرطة إلى السـيطرة عـلى الحكم في البـلاد. وحاولت هذه المـرة الإطاحـة بالحكومـة من خلال انقلاب عسـكري غير تقليـدي، يتجاوز تسلسـل القيادة العسـكرية. انتظم هذا الكيان السـاعي إلى السيطرة على الحكم في تركيا، في الكثير من المفاصل بـدءًا من التعليم، إلى عالم الأعمال، والمجتمع المدني، وموظفـي الدولة، والقضاء، حتى المجال الأكاديمـي، وثبت أنه تهديد عالمي. اكتسـبت خطوات مكافحة الوصاية العسـكرية زخمًا أكبر عقـب 15 يوليـو. وفي هذا الإطار أُجـرت الحكومة تعديلات جذرية داخل القوات المسـلّحة التركية، تهدف إلى إخضاع الجيش لعملية "تمدين". ومن هذه التعديلات نورد ما يأتي[16]:

- إخضاع وزارة الدفاع إلى عملية تمدين.

• إلحاق قيادات القوات البرية والبحرية والجوية بوزارة الدفاع.

• يمكن لرئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، إذا رأيا ضرورة في ذلك، الحصول على معلومات من قادة القوات أو مرؤوسيهم بشكل مباشر، وتوجيه الأوامر إليهم مباشرة.

• إلحاق أحواض بناء السفن والمعامل والمؤسسات الصناعية التابعة للقوات المسلحة التركية بوزارة الدفاع.

• نقل الإجراءات التأديبية للقضاة العسكريين إلى وزارة الدفاع.

• زيادة الحضور المدني في مجلس الشورى العسكري الأعلى، وتكوينه من رئيس الوزراء، ورئيس هيئة الأركان، ونواب رئيس الوزراء، ووزير العدل، ووزير الخارجية، ووزير الداخلية، ووزير الدفاع، وقادة القوات المسلحة.

• إغلاق المدارس الحربية خلال عامين، وتأسيس جامعة الدفاع القومي في وزارة الدفاع من أجل توفير حاجة القوات المسلحة التركية إلى الضباط.

• بدء عملية إعادة بناء كبيرة ومؤسسية تنظم الترفيع والتعيين في القوات المسلحة التركية، وتحدّد مهامّ النخب القيادية وصلاحياتهم.

• نقل المستشفيات العسكرية التابعة للقوات المسلحة التركية إلى وزارة الصحة.

• إلحاق قيادتَي الدرك وخفر السواحل، اللتين كانتا تابعتين للقوات المسلحة من ناحية العناصر والتدريب- بوزارة الداخلية.

• نقل الثكنات العسكرية من المدن الإستراتيجية والكبرى كإسطنبول وأنقرة إلى خارج المدينة.

• إتاحة الإمكانية لجميع حملة الشهادة الثانوية، بمن فيهم خريجو ثانويات الأئمة والخطباء والثانويات المهنية، لدخول المدرسة الحربية.

وهكذا، فإنّ تطبيق تعديلات هيكلية في الجيش على صعيدَي التمدين والديمقراطية عقب المحاولة الانقلابية في 15 يوليو- سيكون لها تأثير كبير في القوات المسلحة التركية.

الاقتصاد في أعوام ما بعد الـ2000 والبنية التحتية الاجتماعية- الاقتصادية لمحاولة الانقلاب

عندما أتت حكومة حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002، تسلّمت أنقاض اقتصاد كانت أرقام التضخم فيه مرتفعة إلى أرقام ثلاثية، والعملة قد فقدت قيمتها 100٪، والبنوك على وشك الإفلاس، كما كانت عاجزة عن إيجاد حلول لمشكلة الديون الخارجية والعجز الجاري. وبينما كان يُؤمَّن النظام المدني والديمقراطي كانت تُحقّق نجاحات أخرى في مجال إدارة استقرار الاقتصاد الكلي والتمويلي بغية تأهيل الاقتصاد، مثل السياسات النقدية المتشددة، وممارسة الرقابة على النظام المالي والمصرفي. وفي النتيجة تحقّقَ دخول تركيا في نهضة

ونمو اقتصادي سريع بفضل الموقف المستقرّ في إدارة الاقتصاد الكليّ. خلال هذه الفترة وبينما كانت الأزمة الاقتصادية العالمية تتسبب في انخفاض نسب التجارة والنمو، نجح الاقتصاد التركي في تقليص تأثير الأزمة من خلال لملمة سريعة لنفسها. وبالمقابل، جدّدت الدعم الذي حصلت عليه من القاعدة الشعبية في كل مرة خاضت فيها الانتخابات، بسبب كونها الأمل لتحقيق حاجات دينامية المجتمع من الرفاه والنهضة.

وعند النظر إلى الأداء التركي الناجح في إدارة الاقتصاد الكلي، فإنها وبفضل الإصلاحات والتحسينات التي جرت في هذا المجال بعد أزمات عامَي 2000-2001، حققت نموًّا بنسبة 6.8 بين عامي 2002-2007. وقد كانت نسبة النمو المثير في هذه الفترة، أعلى بكثير من معدّلات النمو في دول الاتحاد الأوربي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وبينما كانت نسب التجارة والنمو تعيش انخفاضًا وتقلصًا عقب الأزمة العالمية عام 2008، فإن الاقتصاد التركي تأثر أيضًا بهذه الأزمة. إلا أنه وبينما انخفضت نسب النمو في دول الاتحاد الأوروبي إلى ٪0.4 بين أعوام 2008-2015، فقد تحققت نسبة النمو في تركيا بمعدل ٪3.4. وفي النهاية فقد حقّق الاقتصاد التركي بنموه البالغ 4.8 بين عامي 2002-2015، أكبر نمو بين معدّلات النمو العالمي، فضلًا عن دول الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (القائمة 1).[17]

الدولة/ الأعوام	2007-2002	2015-2008	2015-2002
تركيا	6,8	3,4	4,8
البرازيل	3,9	2,2	2,9
ألمانيا	1,4	0,9	1,1
إسبانيا	3,5	-0,4	1,3
فرنسا	1,8	0,4	1,0
المملكة المتحدة	2,8	0,9	1,7
اليونان	4,1	-3,7	-0,4
إيطاليا	1,1	-1,1	-0,1
كوريا الجنوبية	5,0	3,1	3,9
ماليزيا	5,9	4,6	5,2
إفريقيا الجنوبية	4,6	1,9	3,0
الاتحاد الأوربي	2,3	0,4	1,2
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	2,5	0,9	1,6
العالم	3,7	2,2	2,8

القائمة 1. الدول/ المناطق المختارة حسب معدلات النمو الاقتصادي - المصدر: البنك العالمي

ومـن جهة أخرى، عند المقارنة بين نسـبة نمو الاقتصـاد التركي البالغ 4.8 في الربع الأول مـن عام 2016، وبين نسـبتها في دول مجموعة العشرين، فإنها تعدّ نسـبة نمو لافتـة للنظـر (الشـكل1).

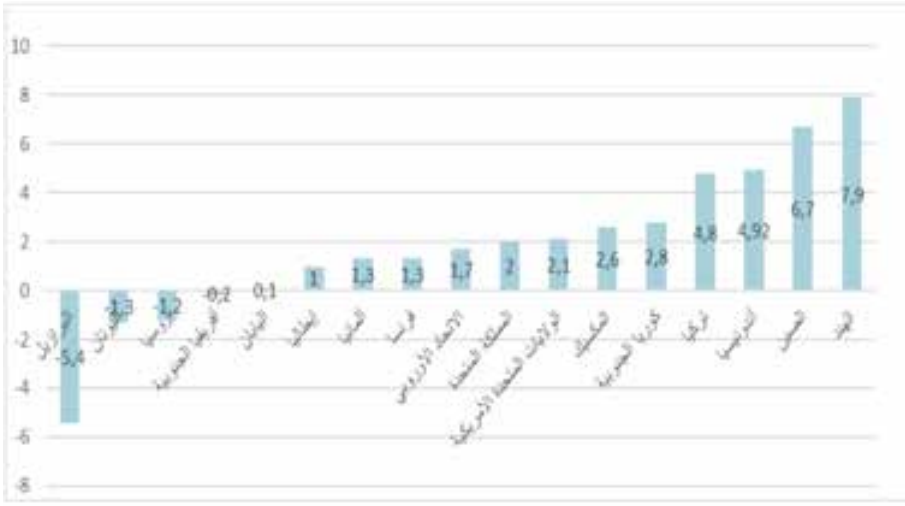

المصدر: المؤشرات الاقتصادية

الشكل 1: نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي (السنوي)

بقيت الإصلاحات البنيوية التي جرت في سبيل تضميد جراح أزمة عام 2001. وقد أسهمت نقـاط التحـول هذه في حماية النظام المالي، واسـتناد الاقتصاد إلى أسـس متينـة، في الوقت الذي اسـتمرت فيه أزمة التمويل العالمي والغموضية في الأسواق. كما كانت التحسينات المهمّة التي حصلت في العجز الجاري وتخفيض الاقتصاد غير الرسمي من مستوى ٪50 إلى ٪30، معيارًا مهـمًّا أيضًـا. وبفضل الإدارة الفعّالة له كان الدَّيْن العامّ بالنسـبة للناتج الإجمالي المحلّي في تركيا حوالي ٪30 في الوقت الذي كانت هذه النسبة عالية جدًّا في الاقتصادات المتطورة (الشكل2). وعنـد المقارنـة بالعديد من الـدول الأوربية التي تتبوّأ موقعًا أكثر مـن ٪60 فيما يُعرف بمعايير ماسـتريخت في أوربـا، فإن أداء تركيا التي هي بمثابة دولة مرشـحة للانضـمام إلى الاتحاد، يعدّ مؤشرًا على استمرارية الاستقرار الاقتصادي في البلاد. فبينما كانت حصة الدَّين العام في الناتج الإجمالي المحلي خلال عام 2015 في تركيا هي ٪30 فقط، كانت هذه النسب في اليابان ٪249، وفي اليونـان ٪178، وفي الولايـات المتحدة ٪104، وفي إنكلترا ٪88، وفي ألمانيا ٪75، أما في الاتحاد الأوربي فكانت٪90 (الشكل3).

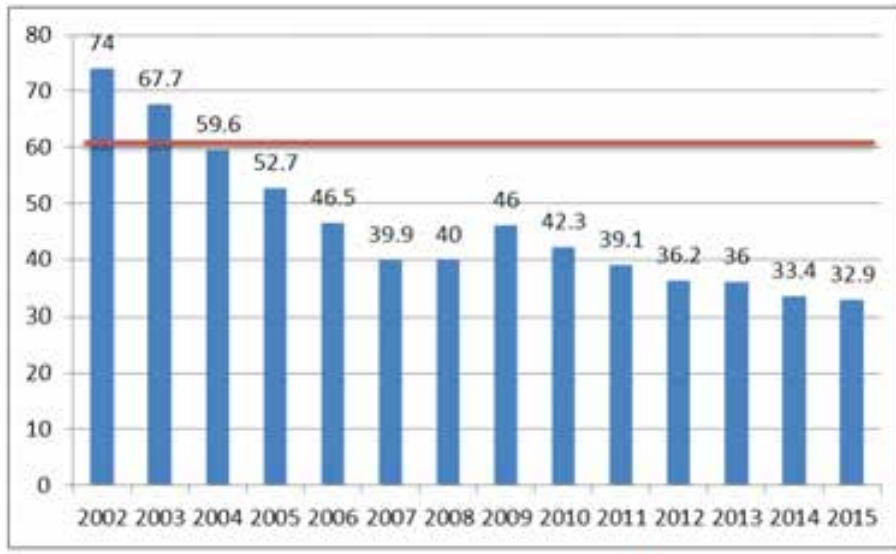

المصدر: مستشارية الخزانة

الشكل 2: نسبة رصيد الدَّين العام التركي في الإنتاج المحلي الإجمالي

ملاحظة: الخط الأحمر يظهر معايير ماستريش (60٪) – المصدر: صندوق النقد الدولي

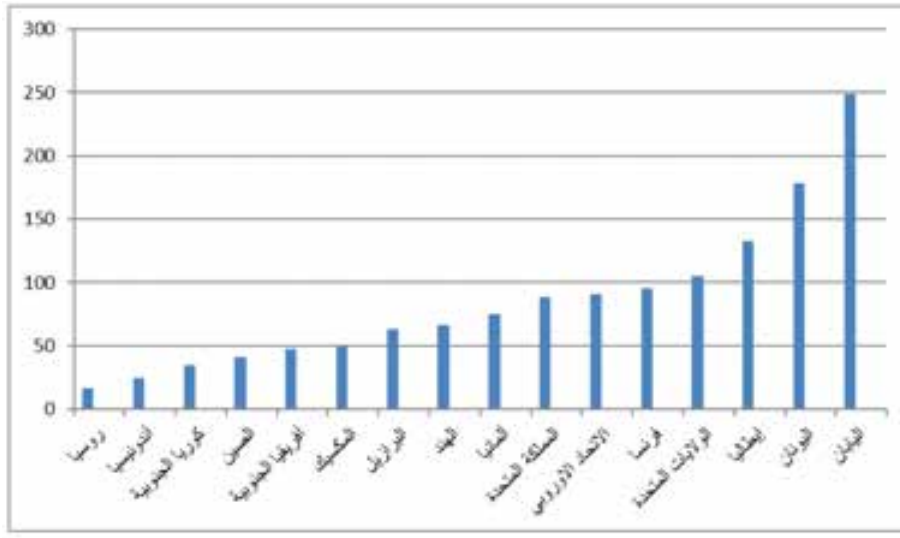

المصدر: صندوق النقد الدولي

الشكل 3: الدَّين العام في الإنتاج المحلي الإجمالي لدى الدول المختارة

ومن جهة أخرى، أخفقت أحزاب المعارضة التي لم تستطع التحرك بجبهة موحدة أمام الحكومة في تحقيق نجاحات في الانتخابات المتتالية؛ لهذا لجأت هذه الأحزاب التي لم تنجح على المستوى السياسي إلى حجج الاقتصاد السياسي، وسعت إلى تعرية المشروعية السياسية للحكومة؛ لإظهارها بمظهر الفاشل. كما لجأت وسائل الإعلام الدولية السائدة خلال عمليات الـ17/ 25 من كانون الأول، وأحداث غازي بارك، والسابع من حزيران، والأول من تشرين الثاني- التي شهدت فيها تركيا اضطرابات سياسية، إلى تقديم سيناريوهات الأزمة المالية. وتشير المحاولات المتكررة لوسائل الإعلام الغربية والرأي العام هناك قبل محاولة الانقلاب في الخامس عشر من يوليو/ تموز إلى نشر فكرة أن تركيا معرّضة في أيِّ لحظة إلى أزمات شاملة، وإلى الذراع العالمي لهذه المحاولة الانقلابية[18]. إن هذه التطورات تُظهر عدم مصداقية الغرب في ما تتلوه من خطابات الديمقراطية البرّاقة، التي تخفي بداخلها مفهوم سيناريوهات التمحور حول السوق الليبرالي الجديد، وإن الموقف المتردّد للولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوربي تجاه محاولة الانقلاب الأخيرة يبدو جليًّا في موقفها من عدم تسمية الانقلاب العسكري الحاصل في مصر ضد السلطة الشرعية بـ"الانقلاب"، هذا إلى جانب تقديمها الدعم لإدارة الانقلاب هناك بشكل علني في بعض الأحيان، وبشكل ضمني في أحيانٍ أخرى[19].

نجح المجتمع التركي وسط استمرار الاستقرار السياسي الذي أُمِّنَ بجوانب عدة من التطبّع، واستمرار الإدارة القوية للاقتصاد الكلي- في إفشال محاولة الانقلاب الخطيرة التي حدثت ليلة الخامس عشر من يوليو/ تموز. وكما لم تكن هذه المحاولة المضادة للارتقاء الديمقراطي للبلد تستند إلى أيِّ أرضية عقلانية أو اجتماعية- اقتصادية- فإنها لم تبصر أنها لن تنال شرعية ما من قبل أيّ فئة من فئات المجتمع. وقد أظهرت تركيا التي نالت التجارب بتجاوزها أزمات كبيرة متعددة الطبقات، مثل الانقلابات العسكرية الأربعة، وحظر الأحزاب السياسية والسياسيين، والأزمات المالية والاقتصادية، وعدم الاستقرار السياسي والصراعات الاجتماعية- أنها أحرزت طريقًا في إدارة الأزمات، كما أعلن المجتمع التركي بحمايته الديمقراطية من خلال تقديمه لـ250 شهيدًا وآلاف الجرحى- أنه أغلق ملف/ دفتر الانقلابات العسكرية بشكل نهائي.

أهمية المكافحة المؤسّسية ضد منظمة فتح الله غولن الإرهابية

من الواضح أن محاولة انقلاب الخامس عشر من يوليو/ تموز، خلّفت وستخلّف مآسي وجراحًا من الصعب تضميدها في ذاكرة المجتمع التركي. وإن محاولة

الانقلاب التي جرت في بلد يأتي اقتصادها في المرتبة الثامنة عشر عالميًّا، وتملك مجتمعًا حيويًّا وديناميكيًّا، وتبحث عن مكانة مركزية في طلب التزود بالطاقة، وتُعدّ قوة صاعدة متوسطة بموقعها الإستراتيجي والجيوسياسي مثل تركيا- استهدفت الاستقرار السياسي للبلد إلى جانب أهدافها التنموية وطاقتها الاقتصادية أيضًا. خلّفت محاولة الانقلاب الفاشلة التي نفذتها جماعة صغيرة من الغولانيين في فترة يكاد يُقال فيها "من غير الممكن أن يحدث انقلاب بعد الآن"- صدمة اجتماعية كبيرة، وإن الانعكاس الاجتماعي لهذه الصدمة هو فقدان شعور الثقة لدى الفئات المجتمعية، وتُعدّ تقوية شعور الثقة والإيمان بالمستقبل لدى المجتمع أمرًا مهمًّا من حيث الحركية السليمة للنظامين السياسي والاجتماعي[20].

من جهة أخرى، ومن أجل عرقلة تعرض الديمقراطية للتوقف مرة أخرى، يجب تقليص قوة السياسة الاقتصادية قدر الإمكان لتلك العقلية التي هيأت/ عبّأت للانقلاب من ناحية الذراع الاجتماعي-الاقتصادي.

ولهذا فإن من أهم الخطوات في سبيل تقليل احتماليات القيام بانقلاب ما- إخماد القوّة المؤسساتية قدر الإمكان لتلك العقلية التي تركّز على الجشع، وتطمع في امتلاك القوة التي كانت مصدر إلهام للانقلابيين، هذا إلى جانب مقاضاتهم طبعًا.

سعت منظمة فتح الله غولن الإرهابية التي أحكمت مواقعها في النقاط الرئيسة في آلية الجيش والبيروقراطية مستغلة الموارد البشرية التي لديها وقابليتها في النفوذ لمؤسسات الدولة- إلى تتويج سلطتها من خلال الاستيلاء على إدارة البلاد.

إن منظمة فتح الله غولن الإرهابية عملت على تأمين كيانها الموازي للدولة من خلال فاعليتها ونشاطها في آليات السياسة، والبيروقراطية، والأمن بالنفوذ إلى المؤسسة العسكرية، والشرطة، والقضاء، والمؤسسة الاستخباراتية، وحقّق الكيان الموازي الذي جنى رأس ماله البشري النوعي من مؤسساته التعليمية- هدفه هذا من خلال المعاهد والمؤسسات التعليمية الخاصّة، وبيوت الطلبة ومساكنهم التابعة له. كما نشر قوة كتلته عبر مجال الصحافة والإعلان، مثل العديد من قنوات التلفزة، والمحطات الإذاعية، والصحف، والمجلات، ووكالات الأنباء، ودور النشر. وسعى من خلال منظمات المجتمع المدني، وجمعيات الإغاثة الإنسانية، وفعاليات الحوار بين الأديان، والأنشطة الفكرية والثقافية- إلى تعزيز مكانته على مستوى المجتمع العالمي. وإلى جانب ذلك، عمل الكيان الموازي من خلال البنوك والمصارف ومؤسسات التأمين على تأمين قوته الاقتصادية.

المؤسسات	داخل البلاد (العدد)	خارج البلاد (العدد)
المدارس الخاصة في المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية	1.700	2.500
المعاهد الدراسية	1.000	
الجامعات	15	10
مساكن الطلاب	449	200
الجمعيات والأوقاف	1.225	1.500
المؤسسات الصحية	35	15
الشركات	8.000	3.000
البنوك	1	
إمبراطوريات الإعلام	131	50
وكالات الانباء	3	
قنوات التلفزة	16	
المحطات الإذاعية	23	
الصحف	45	
المجلات	15	
دور النشر	29	

القائمة2: المصادر التمويلية لمنظمة فتح الله الإرهابية

المصدر: مركز البحوث السياسية والاقتصادية والاجتماعية (SETA).

أما بالنسبة لتوسكون "TUSKON" (كونفدرالية رجال الأعمال والصناعيين الأتراك) التي كانت بمثابة التنظيم التابع للكيان الموازي ضمن عالم الأعمال، والتي تحولت عام 2005 إلى فيدرالية تشكل الهيكلية السقفية للتنظيم في هذا المجال- فقد شكلت هذه الفيدرالية شبكة ضخمة من خلال 211 جمعية رجال أعمال منتشرة في 80 ولاية تركية، تضم حوالي 55 ألف مستثمر، و140 ألف ممثل عن مختلف الشركات. أسِّست "توسكون" التي تعدّ بمثابة الهيكلية السقفية لمنظمة فتح الله غولن الإرهابية عام 2005 بصفتها مؤسسة مجتمع مدني تشكلت من فيدرالية إقليمية لعالم الأعمال. وقد تنظّم أعضاء هذه المؤسسة ضمن فيدراليات في سبع مناطق مختلفة، آخذين بعين

الاعتبار الانتشار الجغرافي التركي. كما أن لـ"توسكون" تمثيليات في كل من بروكسل، وواشنطن، وموسكو، وبكين، وأديس أبابا، ومكاتب تابعة لها في 140 دولة[21].

والفيدراليات التي تشكل "توسكون" هي على الشكل الآتي: -1اتحاد رجال أعمال الأناضول "-2 ،"ANFEDاتحاد جمعيات عالم أعمال مرمرة "،"MARİFED -3اتحاد صناعيي ورجال أعمال إيجة وغرب البحر المتوسط "،"ESİDEF -4اتحاد جمعيات صناعيي ورجال أعمال البحر الأسود "-5 ،"KASİFاتحاد جمعيات صناعيي ورجال أعمال شرق الأناضول "-6 ، "DOSİADاتحاد صناعيي ورجال أعمال الأناضول "-7 ،"ANSİDEFاتحاد صناعيي ورجال أعمال جنوب شرق الأناضول "GÜNSİAF"، إضافة إلى جمعيات رجال الأعمال المرتبطة بهذه الاتحادات المذكورة.

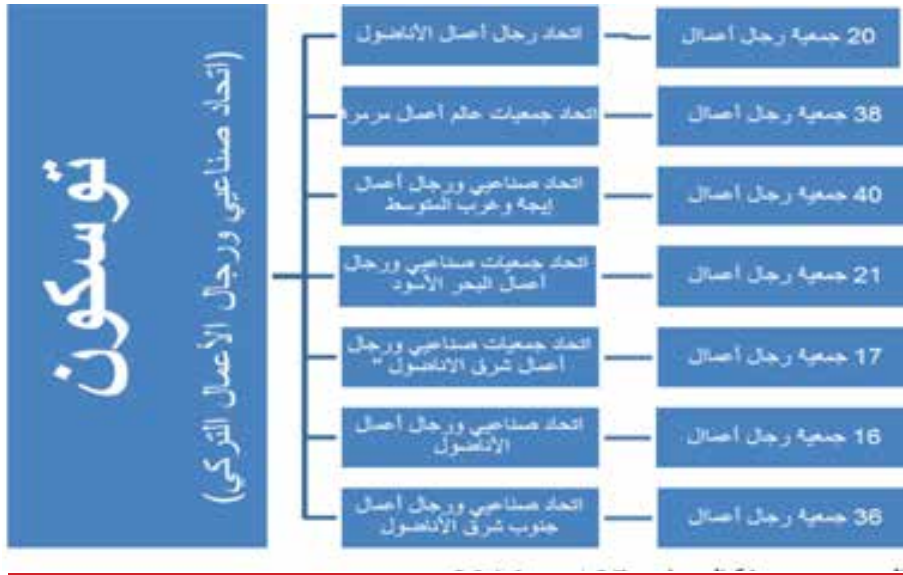

الشكل4: عدد الاتحادات والأعضاء لتوسكون وجمعيات رجال الأعمال المرتبطة بها

المصدر: صحيفة الصباح، 25 تموز 2016.

إن منظمة فتح الله الإرهابية -كما رأينا- قوة مهمّة في المجالات الاقتصادية والإعلامية، وبينما عُيِّنَ أوصياء على بعض المؤسسات الموضحة في الشكل4 احترازًا قبل الخامس عشر من يوليو/ تموز، فقد حُظِر وأُغلِق القسم الأكبر منها بعد محاولة الانقلاب الفاشلة.

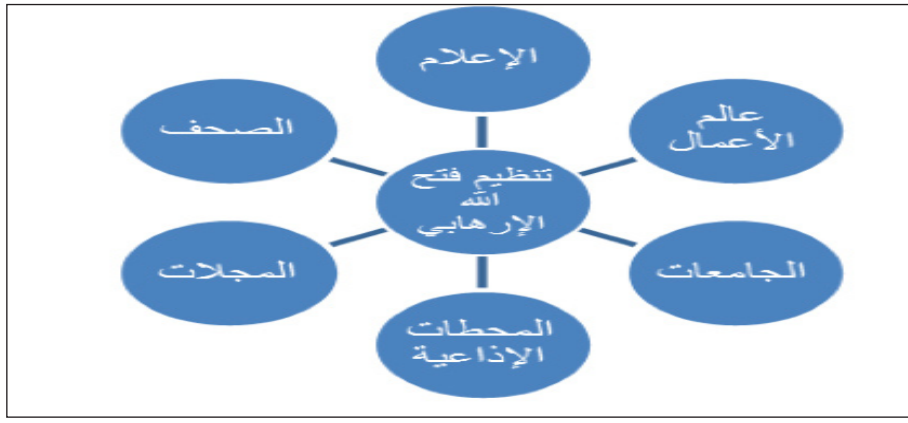

الشكل 5: البنية الاقتصادية والتعليمية والإعلامية لمنظمة فتح الله غولن الإرهابية

الإعلام	الصحف	المحطات الإذاعية
سامانيولو	الزمان	برج إف إم
سامانيولو أوربا	زمان توديز	سامانيولو إف إم
سامانيولو أمريكا	ميدان	راديو دنيا
سامانيولو الإخبارية	بوغون	أكتوال
مهتاب	ميللات	برفين إف إم
أبرو	طرف	راديو جيهان
يومورجاك	أوزغور دوشونجا	راديو إسراء
كرة	يارينا باقيش	راديو خبر إيجة
حضر	يني حياة	هركول إف إم
دنيا		جيست إف إم
إم جي		راديو قنال تورك
قنال تورك		راديو 59
بوغون		راديو الإرشاد الأسري
باريش		راديو بامتيلي
جان أرذينجان		راديو جيهان
قناة 124		راديو فقه
مركور		راديو كرة
قناة أس آر تي		راديو مهتاب
تونا شوبينغ		راديو نور
وكالة أنباء جيهان		راديو شمشك
		ياغمور إف إم
		اوموت إف إم
		آقسراي ماوي راديو

الشكل 6: الذراع الصحافي والإعلامي لمنظمة فتح الله غولن الإرهابية

الشكل 7: ذراع عالم الأعمال – الأكاديمي (التعليمي) لمنظمة فتح الله غولن الإرهابية

مـا ذكـر بأنّ كاينـاك مسـؤولة عن 127 شركة في مجـال مزارع الحيوانـات، ومجمعات الحليب، وشركات المختـبرات، وشركات الإنشـاء، ودور النـشر، والمنشـورات الثقافيـة، وشركات معلوماتيـة، وشركات مسـح السرطـان، وشركات أخشـاب، وشركات الدفـاع والنسـيج والدهان، وتملك مشـفى في قيرغيزيستان ومركزًا للتسوق في قازاقستان. (قناة "A Haber"، برنامج " 31 ،"Arka Plan Programı آب 2016).

وكـما رأينا في نموذج مجموعة كاينـاك القابضة، فإن تنظيم الكيان الموازي يؤمّن جميع احتياجاته مـن الـشركات التي شـكلها ضمـن بنيته هـو. وإذا تناولنا قطـاع التعليم، نجـد أن التنظيم قد يسـدّ احتياجاتـه في هـذا المجال مـن خلال فريق محترف، ومن خلال شـبكة واسـعة، بدءًا من الـشركات التـي تنشـط في قطاع الـورق، وحتـى كتب الأطفال والناشـئين، وكتـب التحضير الجامعـي للطلاب، كما أن هناك دار الكتب وقرطاسـيات "إن تي– NT" التي تسـد الحاجات المدرسـية، وفي مجـال أعمال النقل هنـاك شركات سرعات للوجيسـتيك/ للحوالة/ للتأمين/ للمراسـلات، إضافة إلى سرعات للتكنولوجيا التي تنشـط في مجال البنية التحتية للمعلوماتية. إذن كما رأينا إننا بصدد مجموعة قابضة مختلطة وضخمة جدًا. فهناك تنظيم قد أنشـأ مؤسسـاته بنفسه، ويكتفي بذاته في كل ما يحتاج إليه ضمن الفعاليات التعليمية التي يقيمها، سواء داخل أم خارج البلاد، بدءًا من الورق والكتب، وحتى المنضدة والكراسي وأعمال النقل والتصدير. كما نجد أن جميع شركات مجموعة كاينـاك القابضة التي لها أنشـطة في قطاعات مختلفة كالتجارة الخارجية، والسياحة والأغذية وغيرها– يؤدّون دورًا في سدّ احتياجات بعضهم بعضًا في جميع مراحل المناسبات والفعاليات التي يقومون بها.

الشكل 8: مجموعة كاينـاك القابضة

المصدر: مجموعة كاينـاك القابضة

الشكل 9: شركات مجموعة كاينـاك القابضة

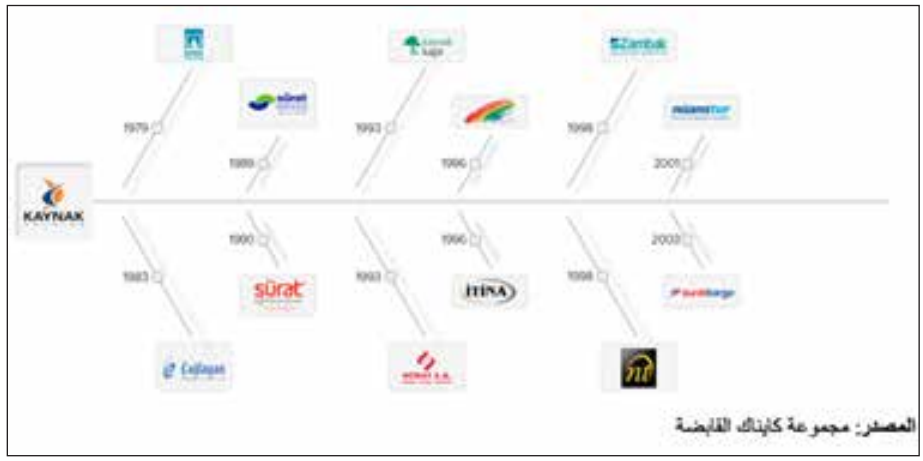

الشكل 10 : الفترة التاريخية لمجموعة كاينك القابضة

ردة فعل الأسواق على محاولة انقلاب الخامس عشر من يوليو/تموز

استطاعت البنية التمويلية والاقتصادية القوية لتركيا التي تشكلت بفضل الإدارة الناجحة للاقتصاد الكلي خلال الأعوام الأخيرة- أن تعرقل التهديدات الاقتصادية المحتملة. ولا شك أنه ستكون هناك انعكاسات سلبية قصيرة المدى لمحاولة الانقلاب الأخيرة على الاقتصاد التركي، وإن ردّة فعل الأسواق إلى حدّ ما على التطورات الحاصلة أمر طبيعي. إذ إن تعرّض الدولة لمحاولة انقلاب تعدّ من أكبر المخاطر السياسية بالنسبة لها، وإن التموّجات الدورية هذه بمثابة جزء من الاقتصاد الوطني. على سبيل المثال عقب صدور قرار بريكست بعد الاستفتاء العام في بريطانيا، شهد الجنيه الإسترليني الإنكليزي أدنى مستوى له خلال تاريخه مقابل الدولار الأمريكي، وانهارت بورصة لندن بشكل سريع. وعلى الرغم من تعرض تركيا لخطر سياسي من غير الممكن مقارنته بالذي حصل في بريطانيا، فإنها وقفت موقفًا أمتن من بريطانيا من الناحية الاقتصادية، ولم تعش صدمات لا في العملة ولا في الاستثمارات. وفي نتيجة الإزالة السريعة للأزمات والمخاطر السياسية هذه تمّت السيطرة على ردّات الفعل التي في الأسواق قبل اتساعها[22].

غرافيك1: مؤشر بورصة إسطنبول "بيست 100" (بين 15 تموز و 15 آب 2016)

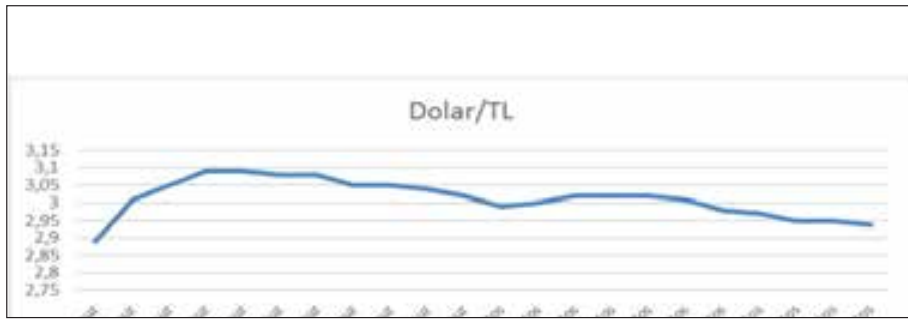

غرافيك2: الدولار/ الليرة التركية (بين 15 تموز و 15 آب 2016)

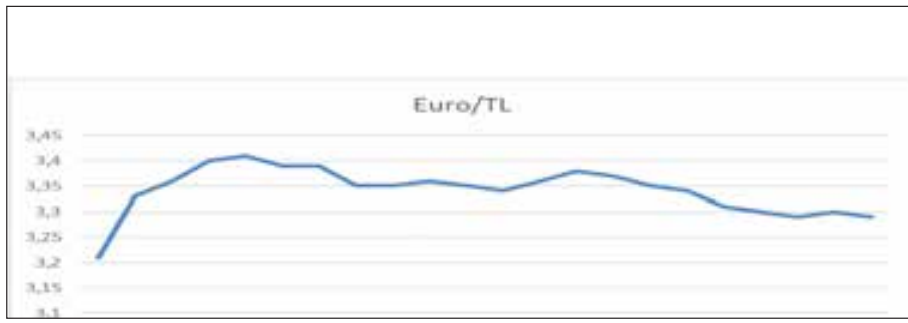

غرافيك3: اليورو/ الليرة التركية (بين 15 تموز و 15 آب 2016)

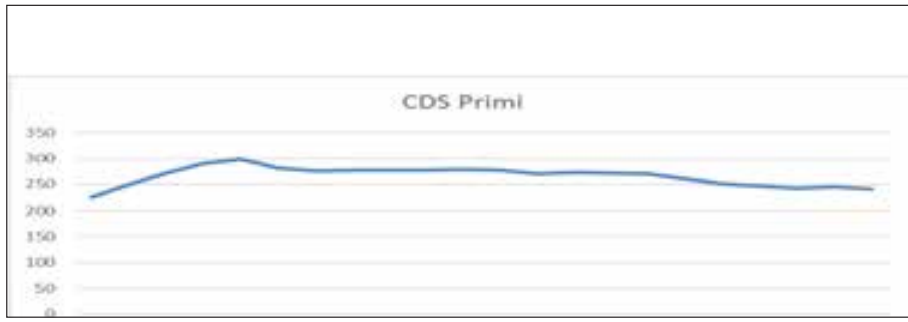

غرافيك4: عملة الـ CDS (بين 15 تموز و 15 آب 2016)

ولحدوث محاولة الانقلاب الفاشلة مساء الجمعة في الخامس عشر من يوليو/ تموز وكون الأسواق مغلقةً في نهاية الأسبوع، كانت الأنظار مترقبة ردة الفعل التي ستُظهرها الأسواق يوم الاثنين الثامن عشر من يوليو/ تموز. وفي أول أيام العمل التالية لمحاولة الانقلاب لوحظ أن مؤشر بورصة إسطنبول "بيست100" (BIST100) فقدت جزءًا من قيمتها، وارتفعت قيمة اليورو والدولار الأمريكي مقابل الليرة التركية (القائمة1). ولا شك أن الدافع وراء هذه التطورات إلى جانب الصدمة بعد الأسبوع الأول للانقلاب، هو قرار البنك المركزي التركي في الأسبوع نفسه، والأهم من ذلك هو حالات القلق المتعلقة بحالة الطوارئ. إضافة إلى هذا كان من بين التطورات السلبية اللافتة للنظر القرار المستعجل بشأن تخفيض تصنيف تركيا من قبل وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الانتمائي، والأخبار القادمة من وكالات التصنيف الانتمائي[23].

وبيّن البنك المركزي التركي الذي شكّل إدارة أزمة بهدف استمرارية النشاط الفعّال للأسواق المالية، عن اتخاذه التدابير الآتية:[24]

1. ستُؤمَّن السيولة للبنوك بشكل غير محدود من قبل البنك المركزي.

2. ستكون نسبة الكمسيون المترتبة على السيولة اليومية المدفوعة للبنوك بقيمة صفر.

3. عند الحاجة سيُسمَح للبنوك جلب كمية غير محدودة من ضمانات الودائع من العملة الصعبة، بهدف تأمين سيولة من الليرة التركية.

4. في حال دعت الحاجة ستُزاد القيمة الموجودة لمخزن العملات التي تقدّر بـ50 مليار دولار أمريكي، وسيُلجَأ إلى تحسينات في شروط (التأمينات والتكلفة) الاستخدام.

5. سيبقَى جميع الأسواق والأنظمة (التحويل الإلكتروني للأموال، والتحويل الإلكتروني للأوراق المالية) الذي لدى البنك المركزي مفتوحًا حتى الانتهاء من الإجراءات.

6. سيُتابَع عمق الأسواق وتشكيلات الأسعار عن كثب.

7. إذا تطلّب الأمر، فسيُتّخَذ جميع الإجراءات اللازمة في سبيل حماية الاستقرار المالي.

كان بيان البنك المركزي بأنه سيزوّد البنوك بالسيولة اللازمة وبدون كمسيون من أجل عرقلة موجة الذعر المحتملة التي ستخلّفها محاولة الانقلاب الفاشلة- خطوة مهمّة من أجل الاستقرار المالي. وإن وقوف البنك المركزي موقفًا يستطيع الاستجابة الفورية لمطالب البنوك والسكان من خلال حزمة التدابير التي أعلن عنها- أسهم في عرقلة الزيادة المحتملة للعملة في الأسواق المالية، وظهور الخسائر المحتملة أيضًا في البورصة ضمن أجواء من عدم الاستقرار. وفي نتيجة هذه التدابير وارتياح الأهالي والبنوك المصرفية تمّ تخطي أجواء الصدمة الأولى التي كانت ستخلّفها محاولة الانقلاب بأقل خسائر ممكنة، وعادت الثقة التي منحها الشعب للاقتصاد والإدارة الاقتصادية لتظهر مرة أخرى[25]. ونتيجة للرسائل الفعّالة والإيجابية القادمة من أركان ومؤسسات الاقتصاد، اتّخذ مؤشر البورصة والعملة خطًّا أفقيًّا بدلًا من الصعود

للأعلى. ولا شك أنه إلى جانب البيروقراطية، فإن الرسائل الإيجابية المليئة بالثقة تجاه الاقتصاد والتي صدرت من ممثلي الأسواق المحلية والأجنبية، أسهمت في عرقلة الزيادات المحتملة في العملات والخسائر المحتملة التي كانت قد تظهر في البورصة.

منهج الغرب تجاه محاولة الانقلاب والمساعي لخلق أزمة مالية

إن عدم إظهار الولايات المتحدة، ودول الاتحاد الأوربي، والمؤسسات الدولية، والعالم الغربي بشكل عام موقفًا جادًّا وواضحًا تجاه محاولة انقلاب الخامس عشر من يوليو/ تموز- تسبب في خلق نوع من خيبة الأمل، بل إن معاداة أمريكا التي تستضيف غولن قد بلغت ذروتها في تركيا. حاول الكيان الموازي التابع لمنظمة فتح الله الإرهابية، النافذ في مؤسسات اقتصادية كبورصة إسطنبول، ومؤسسة تنظيم ورقابة العمل المصرفي، ولجنة سوق رأس المال والبنك المركزي- خلق أزمة اقتصادية من خلال تحريك فوضى مالية، ودفع الشعب إلى اليأس. وبينما سعت محاولة الانقلاب العسكري الفاشل إلى التأثير في إنتاج واستثمار البلاد عبر القنوات المالية، فإنها استهدفت تحقيق أكبر ضربة ممكنة للبنية السياسية للبلاد من خلال إفساد البيئة الاقتصادية، وإنهاء الاستقرار، وخلق الانكسارات التي تشعل شرارة الأزمات. وعقب إفشال المحاولة الانقلابية، تمّ تأمين التطهير السريع للمؤسسات المالية من الأشخاص المرتبطين بهذا الكيان الساري فيها، وعلى رأس تلك المؤسسات البورصة، ومؤسسة تنظيم ورقابة العمل المصرفي، ولجنة سوق رأس المال، وطُرد المتَّهمون. أما البنك المركزي الذي كان يتردّد سابقًا في الفترات التي كان المحيط السياسي فيَها خطيرًا في إنتاج آليات سياسة الإسهام في إحياء البيئة الاستثمارية، وبينما رفع سعر الفائدة بشكل قاس في العديد من المرات سابقًا- فإنه خطا خطوة جريئة، وخفّض من سعر الفائدة عقب محاولة انقلاب الخامس عشر من يوليو/ تموز، وتحدّى الأشخاص الذين نفذوا إلى المؤسسات المالية بشكل غير شرعي.

بعد يومين من إحباط الانقلاب العسكري خاصّة، أظهرت مؤسسة التصنيف الانتمائي ستاندارد آند بورز تفاعلًا سريعًا، وخفضت من التصنيف الانتمائي لتركيا على الرغم من أنه لم يكن هذا الأمر موجودًا في أجنداتها. وأظهرت هذه الحالة أن القرارات التي اتخذتها هذه المؤسسات كانت سياسية أكثر من أن تكون اقتصادية. إن كون ثلاث مؤسسات محتكرة للأقلية مسيطرة على التصنيف الانتمائي العالمي، وقبول الأسواق الدولية هذا الأمر بشكل عام- يعني أن هذه المؤسسات قادرة على تغيير البيئة المالية لدولة ما بكل سهولة. وعلى الرغم من وجود أكثر من ثمانين وكالة تصنيف حول العالم، إلا أن وكالات ستاندارد آند بورز، و موديز، وفيتش التي تعرف "بالثلاثية الكبرى" تتحكم بـ٪95 من حجم هذا القطاع[26]. وبينما خفّضت وكالة ستاندارد آند بورز التي تُعدّ مشبوهة من حيث معايير التقييم الموضوعي والتي باتت آلة مالية حديثة بيد الغرب على المستوى العالمي- درجة التصنيف الانتمائي التركي إلى السلبية، فإن موديز وفيتش بينتا أنهما سيقيّمان التصنيف الانتمائي من خلال ردّات الفعل التي ستظهرها الحكومة. وفي هذه النقطة نرى أنّ استمرار وكالة ستاندارد آند بورز قبل الإعلان عن القرار السابق رفض لقاء الحكومة التركية مع دعوتها إلى ذلك- يُعدّ بمثابة استمرار لمواقفها السابقة غير

الموضوعية. ومن الأمثلة على مشكلة الموضوعية؛ سيكون من المفيد التذكير أن الوكالة المذكورة ضمن إطار تخفيض التصنيف الانتمائي وضعت تركيا في المستوى ذاته مع البرازيل التي تكافح ضد مشكلات اقتصادية وسياسية جدّية، كما جعلتها أيضًا دون درجتين من جنوب إفريقيا التي ترسم قائمة رمادية في المجال الاقتصادي[27]. إضافة إلى ذلك فإن ذاكرتنا لاتزال تحفظ القرارات التي أصدرتها وكالات التصنيف الانتمائي قبل الأزمة الاقتصادية العالمية، وتبيّنَ لنا كيف أنها أخفقت في امتحاناتها، وصار مدى تسبب هذه القرارات في دخول الاقتصاد العالمي في دوامة كبيرة؛ حتى إن هذه القرارات غير الموضوعية وغير الأخلاقية التي أصدرتها هذه المؤسسات باتت محطّ مساءلة جدّية من الأزمة الاقتصادية العالمية وحتى يومنا هذا.

الخلاصة: المقاومة المؤسساتية والمجتمعية ضد محاولة الانقلاب

إن الديمقراطية التركية أحبطت في نهاية فترة الخامس عشر من يوليو/ تموز الطويلة والعصيبة المحاولة الانقلابية العسكرية التقليدية التي قام بها طائفة من العسكر خارج سلسلة القيادة، وممن لهم صلة بمنظمة فتح الله غولن الإرهابية، وقد أدّت الزعامة الجريئة للرئيس أردوغان وتضحية شعبنا دورًا رياديًّا في إخفاقها؛ إلا أن فترة الخامس عشر من يوليو/ تموز حركت صدمة مجتمعية عميقة، حيث تسببت في زعزعة جذرية في الثقة تجاه مؤسسات الدولة والجماعات الدينية الأخرى. وعند النظر من الناحية الاقتصادية، فقد كانت الإدارة الناجحة للبيروقراطية الاقتصادية، والبنك المركزي وبياناته الباعثة للثقة، وتحرك عالم الأعمال بصوت واحد- عنصرًا مهمًّا في عرقلة الحالات الطارئة، وأجواء التوتر والقلق المحتملة التي كانت ستسود في الأسواق عقب محاولة انقلاب الخامس عشر من يوليو/ تموز. كما كان نداء إدارة الخزينة، والبنك المركزي، ولجنة سوق رأس المال، ومؤسسة تنظيم ورقابة العمل المصرفي، واتحاد البنوك- إلى ممثلي الأسواق المحلية والدولية بأن النظام القانوني في تركيا لايزال فعّالًا، وأن حالة الطوارئ المعلنة لن تؤثر في شروط السوق الحرة، وإلى جانب هذا فإنه سيتم اتخاذ جميع الخطوات الملحة واللازمة لاستمرار الاستقرار الاقتصادي- أمرًا ذا أهمية أيضًا.

في الإطار ذاته أعلنت المؤسسات الاقتصادية الرياديّة التي تمثل عالم الأعمال في تركيا، مثل اتحاد غرف وبورصات تركيا (TOBB)، ومجلس مصدري تركيا (TİM)، ومجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية (DEİK)، وجمعية صناعيي ورجال الأعمال التركي (TÜSİAD)، وجمعية صناعيي ورجال الأعمال المستقلين (MÜSİAD)، وجمعية نسور الأناضول لرجال الأعمال (ASKO)، واتحاد التجار والحرفيين الأتراك (TES)- أنها ستكون يدًا واحدة من أجل حماية الاستقرار الاقتصادي بعد محاولة الانقلاب الفاشلة، وقلب الصورة السلبية الخاطئة عن تركيا في الأسواق الدولية إلى صورة حسنة[28]. في الوقت نفسه أعلنت الشركات الدولية كجنرال إلكتريك، وإينتل، وكارغيل، وبوينغ، وميكروسوفت، وتويوتا، وإي ب م، ونستل، وسيمنس، وفورد أوتوسان، وسوكار، أنها لاتزال تؤمن بمستقبل تركيا، وأن استثماراتهم ستستمرّ من دون توقف. وإلى جانب شركات التمويل والرقابة والاستشارة المستقلة، فقد توجهت الشركة العالمية الكورية الجنوبية

الضخمة هوندای بنداء خاص إلى جميع شركائها حول العالم بتقديم "دعم خاصّ إلى تركيا" في سبيل عدم العرقلة سواء أكان ذلك في الإنتاج أم التصدير[29].

وقد جاءت محاولة انقلاب الغولانيين في الخامس عشر من يوليو/ تموز، في وقت لم يعد أحد يؤمن بنجاح الانقلابات العسكرية التقليدية بعد الآن في تركيا. فقد تحققت الانقلابات العسكرية في الماضي في أوساط القطبية الاجتماعية التي ضاق بها الاقتصاد، وانسداد إستراتيجيات التنمية والنهضة، أو ظهور الأزمات المالية. أما محاولة انقلاب الخامس عشر من يوليو/ تموز فقد أتت في وقت تظهر فيه تركيا أضلاعًا قوية من ناحية الإدارة الاقتصادية الكلية، وتحافظ فيه على مؤشر النمو. ومن ثَمّ فإن محاولة الانقلاب هذه ذات الأسس الاجتماعية والاقتصادية الضعيفة- لم تكن تملك حظًا لإزالة الإرادة السياسية والأرضية الشرعية والمجتمعية للرئيس رجب طيب أردوغان. وإن المقاومة المجتمعية التي أظهرها الشعب التركي ضد محاولة الانقلاب أظهرت عدم إمكانية حصول الانقلابات العسكرية التقليدية التي قد تحدث بعد الآن على أرضية شرعية من الشعب[30]. وبهذا أُغلقت صفحة الانقلابات العسكرية في تاريخ الديمقراطية التركية بشكل نهائيّ إلى أجل غير محدود.

الهوامش والمصادر :

1. أمينة إبراهيم. "حراسة الدولة أو حماية الاقتصاد؟ العوامل الاقتصادية في الانقلابات العسكرية الباكستانية ". مركز الأزمات للبحوث. بورصة لندن. سلسلة أوراق عمل. مايو 2009. ص 5.
2. بول كولير. "مليار القاع: لماذا تفشل البلدان الأكثر فقرا وما الذي يمكن عمله حيال ذلك". معهد ستوكهولم لتحول الاقتصاد. مطبعة جامعة أكسفورد. أغسطس 2008 .
3. روزماري كين "النهج الاحتمالي لأسباب الانقلابات". المجلة البريطانية للعلوم السياسية. المجلد. 11. رقم 3. (تموز 1981)،ص. 287-308.
4. . بول كولير و انكه هوفلر. "الإنفاق العسكري ومخاطر الانقلابات". مركز دراسة الاقتصادات الأفريقية. جامعة أكسفورد. (أكتوبر 2007)؛ ليون. غابرييل. "الولاء للبيع؟ الإنفاق العسكري والانقلابات. "الخيار العام. (حزيران 2014)، ص -363 383.
5. دارون أسيموغلو وجيمس أ روبنسون. "نظرية التحولات السياسية." المجلة الاقتصادية الأمريكية. المجلد. 91. رقم 4 (أيلول 2001). ص. 938-963
6. ابراهيم. "حراسة الدولة أو حماية الاقتصاد؟ العوامل الاقتصادية من الانقلابات العسكرية الباكستانية ". ص 13.
7. أوياك. تقرير أنشطة عام 2015. : http://content.oyak.com.tr/oyakdosyalar/media/editor/files/KURUMSAL/faaliyet-raporlari/OYAKfr_tr(1).pdf.
8. عصمت أقجة. ''البنية العسكرية – الاقتصادية في تركيا''. ص 10.
9. جيراسيموس كرابلياس. "تطور العلاقات المدنية-العسكرية في مرحلة ما بعد الحرب تركيا. 1980-1995". دراسات الشرق الأوسط. المجلد. 35. رقم 4. (1999).
10. دمير ". تحليل الاقتصاد السياسي من انقسام شخصية الجيش التركي: الرأسمالية ". ص 177.
11. فيجانت بولاند. ''صندوق الجيش التركي يفوز حصة في شركة لصناعة الصلب''. فاينشال تايمز. 5 تشرين الأول 2005. http://www.ft.com/cms/s/0/-353c-11da-9e12-4c0ba858/00000e2511c8.html#axzz4JSq1mz2F
12. أقجة. ''الانقسام العسكري في تحليل الاقتصاد السياسي . أوياك'' ص21؛ دمير. ص178؛ ''اكتفت أوياك فقط بالكلام''. باطرونلار دنياسي. 30 أيار 2008.

13. انصار أوغلو، ''أدوار المجتمع المدني والأحزاب السياسية''، ص61-66.
14. علي بيرم أوغلو، ''دور الجيش في الحياة السياسية التركية، إطار عام حول عادات الدولة ومستقبلها''، ''دور الجيش في السياسة التركية: العلاقات المدنية العسكرية، قطاع الأمن والرقابة المدنية''، ''جمعية HeinrichBöllStiftung، آب 2010، إسطنبول''.
15. يلدز زليخة خطيب أوغلو، ''السياسة الاقتصادية للانقلابات العسكرية في تركيا''، وكالة الأناضول، (حزيران 2011)، ص24، أسكي شهير.
16. ''هذه هي التعديلات التي هي بمثابة ثورة في الجيش التركي'' تي آر تي الإخبارية، 31 تموز2016؛ متين غورجان، ''ثغر الدمقرطة في الإصلاحات العسكرية''، المونتير، 8 آب 2016.
17. نورالله غور و مولود تاتليار، ''مرونة الاقتصاد التركي بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة''، مركز البحوث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تحليل، (آب 2016).
18. . للتوسع في بعض الأخبار انظر:
.Andrew Walker, "Stormy Times For Emerging Markets", BBC, 30 Ocak 2014; "Comment: Is Turkey's economy about tocrash?", SBS, 24 Şubat 2015; Jesse Colombo, "Why The Worst Is Still Ahead For Turkey's Bubble Economy", Forbes, 5 Mart 2014; Cenk Sidar ve Emre Tuncalp, "Who's Goingto Save Turkey's Economy?", Foreign Policy, 3 Nisan 2015;
19. من الأمثلة على هذه المقاربة انظر:
John Hudson, "Obama Administration Won't Call Egypt'sCoup a Coup", ForeignPolicy, 8 Temmuz 2013; RaniahSalloum, "Selling Out: Berlin SendsWrong Message By Welcoming Sisi", Spiegel, 3 Haziran 2015; Haroon Siddique and PatrickWintour, "Egypt: Hague Condemns Military but Says UK Will Work with New Regime",The Guardian, 4 Temmuz 2013; "Italian PM Praises Egypt's Anti-Democratic, Coup Leading President Fattah El-Sissi",Daily Sabah, 12 Temmuz 2015.
20. فرانسيس فوكوياما، "الثقة: الفضائل الاجتماعية وتحقيق الازدهار"، الصحافة الحرة، (1996)، لندن
21. '' 188 خلية لمنظمة فتح الله غولن الإرهابية موزعة على 7 مناطق''، يني شفق، 22 تموز 2016.
22. نورالله غور، ''لماذا لم يتأثر الاقتصاد التركي من المحاولة الانقلابية؟''، مركز البحوث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تحليل، تموز 2016.
23. خديجة قره خان، ''خمسة أسئلة: الانعكاسات الاقتصادية للمحاولة الانقلابية''، مركز البحوث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، 28 تموز 2016.
24. ''بيان صحفي بشأن الأسواق المالية''، البنك المركزي التركي، 17 تموز 2016.
25. أردال تاناس قره غول، ''محاولة الخامس عشر الانقلابية والاقتصاد التركي''، مركز البحوث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، 22 تموز 2016.
26. ''هناك حاجة أكثر للتنافس في مجال التصنيف الائتماني"، وكالة الأناضول، 4 آب 2016؛ أردال قره غول، ''هل غاية وكالات التصنيف الائتماني هي منح الدرجة أم النهب"، يني شفق، 25 تموز 2016.
27. خديجة قره خان، " خمسة أسئلة: الانعكاسات الاقتصادية للمحاولة الانقلابية"، مركز البحوث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، 28 تموز 2016.
28. ''ست رسائل من أهم خمس مؤسسات عالمية''، الصباح، 25 تموز 2016؛ ''الاجتماع الاستشاري لعالم الاقتصاد''، وزارة الاقتصاد التركية، 27 تموز 2016؛ ''إعلان الديمقراطية من الشركات التركية إلى العالم''، دنيا، 31 تموز 2016؛ ''ليس المقصود هو خروج رأس المال''، دنيا، 31 تموز 2016.
29. ''الأسس الاقتصادية التركية: مقاومة ضد المحاولة الانقلابية''، وكالة الأناضول، 21 تموز 2016؛ ''تطرق من المراقبين المحايدين للثقة بالاقتصاد''، دنيا، 31 تموز 2016؛ ''نداء من هونداي لتقديم دعم خاص إلى تركيا''، خبر تورك اقتصاد، 1 آب 2016.
30. إريك مايرسون، "الرجل السياسي و الانقلابات والتنمية"، معهد ستوكهولم للتحول الاقتصاد، 5 نيسان 2016